العراق اليوم
AL iraq alyoum

ما هذه فِعالُ ديني..

باسم العجري.

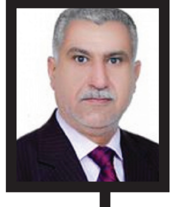

السكينُ تذبحُ رِقاب الشباب، وفكر ومنهج، يبني صنم الدكتاتورية، وبيوت ملأتها مياه الأمطار، وسياسيون أسسوا طبقة النبلاء، ومزّقوا حبال الود التي بينهم وبين الفقراء، مجتمعٌ تمّ بنائهُ على منازل الصفيح، وأطفالٌ تشكو الأمراض، والدواء عند أبن سيناء.. في المنطقة الخضراء، والموت يقتنص الأعمار، وامام أنظار ومسمع المسؤولين.

ضمائرٌ تنام وتستريح على قوت جائع ،باع روحه من أجل وطن، يحلمُ أن ينام على فراش دافئ، وعندما استيقظ وجد نفسه، وسط المزابل والمياه الآسنة، يعاني العالم من التطرف الفكري الذي يقتل الإنسان بدون رحمة، وينتهك أعراضهم ويسرق أموالهم، فأن لم تكن معي، فأنت ضدّي، والمشكلة في العالم العربي والإسلامي، إن هنالك أطرافاً سعت ورسّخت أفكاراً، شجعت على التطرف، وساعدت على انتشاره، سواءاً كانت تدري أم لا تدري، فسياستها أوصلت البلد إلى ما وصلنا إليه اليوم، تلك السنوات التي مرّت على العراق، كانت فرصة كبيرة لم تستغل في بناء الإنسان، ونشر روح التسامح بين أبناء المجتمع، وبعض الأحزاب إسلامية، و بعضٌ من هذه الأحزاب، لا تعترفُ بأخطائها، بل و تدّعي العصمة، كأنهم خلقوا ليتسيدوا، والشعب هم عبيدٌ يطيعون، ولا يحق لهم أن يعترضوا، المهم إن من يتقلد زمام الحكم يدّعي الانتماء إلى حزبِ إسلامي، حتى إن كان لا يحملُ من الأخلاق حرفاً، مفارقة عجيبة !! هل يتصور أحد من أبناء الرافدين، أنهم أمام مسؤولين منتمين إلى أحزاب إسلامية؟ وهل يقبلُ الإسلاميون بهذا الوضعِ بعد عقدٍ من سقوط الطاغية والدكتاتورية؟ الفكر الذي تحملهُ الأحزاب الإسلامية، متنوعٌ من حيث الجودة والدقة، فمنهم من يؤمن بنظرية كذّب كذّب حتى يصدقك الناس، وهذا النوع يعتاش على نظرية المؤامرة، ويغذّيها ويشعلُ فتيل الطائفية، ويرتفعُ صوتهُ محذراً، ليكون بطل الضرورة، ومنهم من لا يستقبل كلام منتقد، ويعتبرُ الناقد خارجاً على الملة، ومنهم من يرد النقد برصاصة، وهذا مباحٌ عندهُ القتل.. من أجل مصلحته !! وليس لديه خطوط حمراء يقفُ عندها، وهذه مشكلة الإسلاميين الذين يدّعون الإنتماء إلى الأحزاب الإسلامية.. من المتصدين للعمل الحكومي.. في الوقت المحرج الذي يمرُ به بلدنا، وفي الختام أقول لهم : ارحموا الإسلام، واتركوه وشأنه، فوالله ما هذه فِعالُ ديني.

طلاق الهاتف
و الرسالة الالكترونية

بلال حنويت الركابي

الطلاق بوسائلِ الإتصالِ الحديثة، لم تنظم أحكامهُ من قبل المُشرّع العراقي، رغم إن القانون يجب أن يتصف بالمرونة والتجدد، واجتهدت المحاكم في تطبيق هذا النوع من الطلاق الذي يكونُ متعسفاً بحقّ المرأة، وغير حضاري، فهو يقللُ من قيمة الإنسان .

لكن عندما نضعُ امامنا قانون الأحوال الشخصية المرقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩م وتعديلاته من أحكام الطلاق، نجد إن هذا القانون لم يحدد صيغة للطلاق، فـ يمكن أن نأخذ بآراء الفقهاء بما لم يعارض نصًّا صريحاً سابقاً، ومع مراعاة المذهب الذي يتخذهُ الزوجان عند إبرام عقد الزواج والطلاق، ولا يوجد مانع قانوني من قبول الطلاق الذي يقعُ بواسطة الهاتف المحمول أو الرسائل الإلكترونية، باعتباره طلاقاً واقعاً بالكتابة، لأن الفقهاء لم يحددوا أسلوباً للكتابة ،حيثُ اشترطوا فيها أن تكون مستبينة ومرسومة، لاعتبار الطلاق واضحاً.لكن في بعض المذاهب كـ المذهب الجعفري، لا يجوز إيقاع الطلاق برسائل الأنترنت، بل أفتى وأشترط في صحّة الطلاق، إجراء صيغة الطلاق تلفظاً، إضافة الى اشتراط توفر الشروط الأخرى، وبعد تلفظ صيغة الطلاق، يمكن أرسالها عن طريق الهاتف أو غيره بقول الزوج لزوجته، أنتِ يا فلانه بنت فلان طالق طالق طالق، وتعدُ هذهِ طلقةً واحدة، وهنالك طرق أثبات الطلاق، بوسائل الإتصال الحديثة، بما إن الطلاقِ بوسائل الإتصال الحديثة، قد وقع فعلاً في حالات غير معدودة، وقد أفتى أغلب الفقهاء بصحّة هذا الطلاق، ورأى بعضهم عدم قبوله ،وذلك بسببِ صعوبة أثباته، فـ الطلاقِ يقعُ شرعاً، ولكن لا يُصدّق قضائياً، لصعوبة أثباته ولكن هنالك طرقٌ يمكنُ الاثباتُ فيها، وهي الأدلة القانونية التي حددها المُشرّع في قانون الأثبات المرقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ م المُعدّل، حيثُ نصّت المادة ١١ ثالثاً (المسائل الغير مالية المتعلقة بالأحوال الشخصية: مالم يوجد دليل شرعي خاص أو نص في قانون الأحوال الشخصية يقضي بخلاف ما ورد في هذا القانون) وإن مسائل الطلاق تعدُ من المسائل الغير مالية، المتعلقة بالأحوال الشخصية، استناداً لقانون المرافعات المدنية المرقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ م المُعدّل، وخصوصاً في نصّ المادة ٣٠٠ الفقرة ١ (الزواج وما يتعلق بهِ من مهر ونفقة ونسب وحضانة وتفريق وطلاق وسائر الأمور الزوجية)، وبما إن الكتابة فعلٌ مادي يصدر عن الإنسان، لا يمكن أثباته إلّا عن طريق الإقرار أو الشهادة أو اليمين الحاسمة، وهنالك طرقٌ حديثة أخرى، ولكن لا يعرفها أو يعملُ بها المُشرّع وهي التوقيع الالكتروني وجميع ما تطرقنا إليه هو تعسفٌ من قبل الزوج، ويعرِّضه لدفع غرامية مالية تفرضها المحكمة عليه، بعد مطالبة الزوجة بذلك.

الحوار السياسي تحت
رحمة زناد المسدس

جمعة عبد الله

اختراعٌ جديد في انهاء الحوار السياسي ..التهديد الإرهابي , واللجوء الى حسم الخلاف السياسي , بلعلعة رصاصات المسدس , وبشكل علني في وسائل الإعلام المرئية , لأن القادةَ السياسيين من الاحزاب الإسلامية الحاكمة , بعدما اسقطوا أخِر قطرة من الحياء والخجل وتأنيب الضمير , لم يعودوا خائفين من شيء، أو يستحون من فعل العمل القبيح والبذيء والفاسد، والمخالف لدين والشرف والأخلاق , طالما طمروا ضميرهم في وحل المال الحرام , فما قيمة وأهمية الحوار الديموقراطي واحترام رأي الآخر ؟ والالتزام بأدب المناقشة والحوار ؟ وهم طلّقوا الدنيا والأخِرة ورموها بسبعة أحجار سوداء , وهبّوا بسواعدهم الطويلة للسرقة واللصوصية والاختلاس لخيرات وثروات الشعب , حتى افرغوا خزينة الدولة المالية , وأخِرُ مآثرهم البطولية , اختفاء ١٠ مليارات دولار بالعصا السحرية وبلمح البصر، بعدما اخفوا وسرقوا عشرات المليارات الدولارية الأخرى، حتى اصبحوا في قائمة اغنياء العالم , فما قيمة الدين والأخلاق .. رموها في حاوية الازبال , هذا هو حال السياسة العراقية تحت قيادة الاحزاب الإسلامية الفاسدة التي اسقطت أخِر ورقة من ورق التوت من عوراتها , وبانت عارية للداني والقاصي , وهم فرحون بأنهم امتلكوا جنة الخلد والنعيم، وصاروا وحوشاً فاسدة، تؤمن بقمع الرأي المعارض والمخالف , وتهددهُ بالويل والثبور وبالعواقب الوخيمة , اذا لم يلذ بالصمت، ويحني رأسهُ تعظيماً وتمجيداً لهم , فقد اصبح حقَ التعبير وحرية التظاهر السلمي أولى المحرمات، تستحقُ العقاب الشديد، والدليل سلسلة حوادث قتل واغتيال واغتصاب وسلب وسرقة , تُسجّل ضدّ مجهول , وحوادث اغتيال واعتقال وسجن نشطاء الحِراك المدني لمظاهرات الشعبية , والتي زادت وتيرتها بالفترة الأخيرة بشكل مخيف , تحت سمع وبصر الاجهزة الحكوميةً والأمنية أو بقيادتها الأبية، وامام بوابة مجلس البرلمان , باعتقال العشرات , وممارسة الضرب والإهانات والاعتقال والتهديد بالقتل , وأخذ التعهدات الخطية الموقعة، بالكف عن المشاركة في التظاهرات السلمية التي تطالبُ بتحقيق وتنفيذ الإصلاحات، وضرب يد الفساد

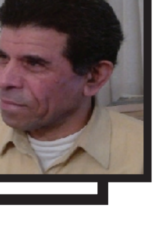

والفاسدين، ورجوع الأموال المسروقة , وتقديم الخدمات الأساسية , ثـمّ المهزلة والسخرية الكبرى التي يخجلُ منها حتى اولاد (..) ، بالمشادة الكلامية وتبادل الشتائم البذيئة والقبيحة، ثمّ اطلاق الرصاص , حدثت هذه المسخرة في وسائل الإعلام المرئية .. في القناة الفضائية العراقية (دجلة) التي انتهت باطلاق النار، بين النائب عن ائتلاف دولة القانون - حزب الدعوة لصاحبة نوري المالكي , النائب (كاظم الصيادي) والمتحدث بأسم ائتلاف المواطن لصاحبه عمار الحكيم , المتحدث (بليغ ابو كلل). هذا يفصح ويدل بأن هؤلاء القادة، تنقصهم آداب السلوك والأخلاق , ناقلين خلافاتهم السياسية على الغنيمة والفرهود الى التصفيات الجسدية بينهم، وبهذا السلوك الشاذ والسادي والمنحرف والمخجل , تدار شؤون وقيادة العراق، وهذا يدل أيضاً، بأن السياسة العراقية وصلت الى أحقر مراحلها الشاذة، بالحقارة والسخافة والمسخرة، وبأنهم باتوا لا يخجلون من تصرفاتهم الشاذة وسلوكهم المنحرف , وهذه الطامة الكبرى من أمراض القائد السياسي الفاسد , متصوراً إنّ موقعه القيادي , يخوِّله أن يكون فوق القانون والمواطن , ويجعلهُ يتصرف بأخلاق المراهقين الصبيان , ويشجّع أفراد حمايته، كي يتصرفوا فوق القانون.. في اضطهاد وإهانة المواطن حتى لو كان يؤدي واجبه الرسمي، وكذلك في سرقة البنوك , وتعطيل المرور لساعات , وحوادث السرقة والاختطاف والاغتيال التي اصبحت ظاهرة يومية تعج بها وسائل الإعلام , وتسجّل ضدّ مجهول الهوية , إن الهدف الأساسي الذي يكمن وراء هذه الممارسات الإرهابية , هو اسكات الأصوات المعارضة , أو الأصوات التي تملكُ الادلة والبرهان القاطع على إرهابهم الدموي، وملفات فسادهم المالي، وانتقلت هذه العدوى بينهم , في التهديد بالقتل والاغتيال والاختطاف، أنهم اصبحوا عبيد الدولار , وهم يقودون العراق الى الخراب، قد يقول البعض بأن (نارهم تاكل حطبهم)، ولكن ما ذنب العراق والعراقي , وهو يعاني الأمرّين من الإرهاب الدموي , وافلاس خزينة الدولة التي نُهبت في وضح النهار، تحت سمع وبصر الحكومةَ والبرلمان , إنّ هذه الطفيليات السياسية، هي نقمة على العراق والعراقيين , ولكن ما الخلاص من هذا الاخطبوط الذي يسرقُ وينهبُ ويقتل ويحرق ويدمّر ويخرّب ، بأسم الدين والمذهب , وهل خُلِق الدين للبشاعة والوحشية ؟؟

المقالات الواردة لاتعبر عن رأي الصحيفة انما رأي كتّابها

العراق سوق للقمامة المسلفنة !

حمزة الجناحي

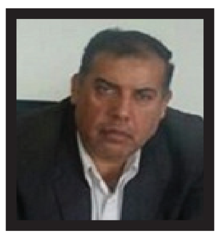

السوق العراقي اليوم، زاخرٌ وممتلئ بما لذ وطاب.. سواءٌ الخضراوات والفواكه أم من المواد الغذائية الأخرى التي يستخدمها المواطن في مطبخه، أو تلك التي تؤكلُ مباشرة من ”النساتل“ أو السكاكر، فهي ولأول وهله مغرية وتجذب انظار المارة، خاصة وإنها ملفوفة أو مُعبّأة باكياس حديثة ملونة (مُسلفنة)، وبأسعارٍ رخيصة سهلة الشراء، وماركاتٌ متنوعة، وتشمل تلك المواد أيضاً، الأدوية والعلاجات والسيارات والأجهزة الكهربائية، وأجهزة الاتصال(الموبايل) التي نراها في السوق يومياً، وبعضها رخيص، قياساً لتلك المُصنّعه في الشركات المعتمدة والمؤتمنة دولياً ..

حقيقة.. إن الأمر ليس سهولتهُ بهذه الكلمات القليلة التي نكتبها أو مجرد أن نمرّ عليها، وعيوننا تتراقصُ، وتتنقلُ من شكلٍ الى شكلٍ، ومن رف الى رفً آخر عند مَحال السوبر ماركت الحديثة أو المولات أو لدى العطّارين الصِغار والبقالين في الأسواق، إن الاستنزاف الواضح والمتعمد الذي يعيشهُ المواطن العراقي، وهدر أمواله على اشياء ومقتنيات، مجبرٌ هو على شرائها في ظل الارتفاع الملحوظ في قدرته الشرائية، تعني شيئاً واحداً، هو سرقة الدينار العراقي من ذلك المواطن، وتحويله الى عملة صعبة، تغادرُ البلاد بشكلٍ انسيابي، دون أن تتدخل الأوساطُ الحكومية، لإيقاف هذا الزحف التدميري للاقتصاد العراقي، نهاراً جُهاراً أولاً ، وثانياً هو المساس السيء بصحّة الفرد العراقي الذي تدخلُ عليه وفي أسواقه، منتجات سيئة صناعياً وصحًّيا ، فقط إنّها مُعبّأة بصورة جميلة، تسرقُ أمواله دون معرفته بكينونة المواد الداخلة في تصنيعها، ومدد صلاحياتها، وكذلك عدم مرورها، وهذا الأهم والذي على السيطرة النوعية أو الرقابة الصحّية أن تقرر ماهو المسموح لتلك المواد من الدخول من عدمها، ولنأخذ مثلاً، لُعب الأطفال التي تُصنع غالباً من المواد البلاستيكية، وهذه المواد اذا لم تكن ملائمة وصحّية لأنامل الطفل، وفي أعمارهن وهو يلعب بتلك اللُعب، ربّما يصاب بحساسيات الجلد أو بعض الأمراض المعوية، خاصة وهو من الممكن أن يضع لعبة في فمه، لذلك هنالك أنواع من المواد البلاستيكية، وبمواصفات لاتدخل في لُعب الأطفال، وبما أننا في صدد الحديث عن لُعب الأطفال، يجبُ أن تكون هنالك رِقابة دقيقة للسماح لبعض الُلعب بالدخول الى العراق ومنع غيرها، فنرى اليوم والجميع يشاركونني الرأي، إنّ الطفل العراقي الذي يستطيع أن يشتري لعبة، لايجدُ امامه إلا كل أنواع اللعب الخشنة، والتي هي عبارةٌ عن تقليد قريب ومشابه للألعاب الحربية والقاتلة، امثال المسدس أو البندقية أو الحربة، وهذا أكيدٌ قتلٌ ربّما متعمد لأفق الطفل وتطوير قابليته الذهنية، فالهدية التي تقدّمها الأمُ لطفلها، اذا كانت عبارة عن حاسبة صغيرة، تختلف عندما تقدّم له بندقية، ناهيك عن بعض المنتجات، ولنأخذ الأدوية ..مثالٌ صارخ وواضح، ولا يمكن أن تمر عليه مرور العابرين، فالأدويةُ وفي كل العالم .. حيثُ لايختلفُ عليها اثنين، يجب أن يكون دخولها الى أي بلدٍ في العالم، مرهوناً بمقاييس ومعايير طبية دقيقة، ولابد لها أن تمر بفحوص دقيقة، قبل أن تصل الى الحدوِد، وبعد أخذِ كل الفحوصات المناسبة.. عند ذلك يسمحُ بدخولها الى البلد، وليس من حقِ أي شخص أن يستوردها، دون أن تكون لـهُ موافقاتٌ حكومية، وشهاداتٌ صادرة من وزارة الصحّة، تعلنُ إن الشخص المستورد، شخصٌ اختصاص وفوق الشبهات، لكن تعال وانظر الى صيدلياتنا في مدننا، تراها عبارة عن محلات بقالة، تضمُ كل ماهو طالح من الأدوية ذات المناشئ السيئة جدًّا، والتي دخلت العراق عبر المنافذ العراقية، دون أيّة رقابة، وتعدُ هذه الأدوية أدوية غير نظيفة، ربّما تؤدي الى نتائج عكسية عند تداولها، اضف الى ذلك، إنّ هذه الأدوية تأتي عن طريق تُجار كأي سلعة تُشترى من الأسواق الإيرانية والصينية والهندية، دون المرور على الجهات الرقابية المختصة، لذلك نرى إن الكثير من اصحاب الصيدليات، يُخيّرون المرضى بنوعِ الدواء، فأحياناً ترى وصفة متوسطة، لايتجاوزُ سعرها عشرة الآف دينار، ونفس الوصفة من منتج دوائي آخر، يتجاوز سعرها الخمسين ألف دينار، الفرق إن الثانية معتمدة وكذلك شيوع ظاهرة بيع تلك الأدوية في الطرقات وعلى الارصفة، وهذه الظاهرة غريبة جدًّا ودخيلة على العراق، وغير موجودة في اكثر دول العالم تخلفاً، إمّا مايجري من قتلٍ للاقتصاد العراقي عن طريق استيراد المواد الغذائية المُعلّبة، فحدّث ودون حرج، فالرفوف ممتلئة بالأكياس الملونة الجميلة والرسوم الكارتونية، ورسوم الفنانين والفنانات، والدعايات الرخيصة التي تُشجع على الشراء، وخاصة تلك التي تحوي بداخلها الحلويّات والسكاكر والعصائر التي يُفضّلها الأطفال، والتي غالباً ماتؤدي الى تعرضهم الى الوعكات الصحية المعوية والإسهال، واستعمالها على المدى البعيد، يعني تعرض الأطفال الى السرطان، وخير دليل على ذلك، هو مانراهُ يومياً في المستشفيات من استقبالها الأطفال وهم يتلوون بسبب تناولهم بعض العصائر أو بعضاً من تلك الأكلات المُعلّبة، إمّا اللحوم والدجاج والأسماك المُعلّبة والتي تباع بأسعارٍ رخيصة جدًّا على الرغم من إنّها مستوردة من دولٍ بعيدة جدًّا وعبر البحار والقارات، لكن ثمنها بخسٌ جدًّا، وهي دائماً منتهية الصلاحية، ولم تمر على أي تفتيش ورقابة صحّية أو على سيطرة نوعية، تُعنى بذلك الأمر، ثـمّ نرى إنّ هنالك بعض المواد الغذائية السريعة التلف، والتي يجب أن تُنقل من مكانٍ الى آخر، تحت درجات حرارةٍ معينة ،خوفاً من تعرضها للتغيير الكيميائي، والتي بالنتيجة تضرُ بصحّة المواطن عند الاستخدام، مثل الالبان والاجبان ومشتقات الحليب، حتى إن الأمر وصل ليس للتجار وحدهم، بل وصل الأمر للبطاقة التموينية التي تستوردُ الدولةُ منتجاتها، وبالذات وزارة التجارة، لكن بين فترة ، نرى ونسمع الفضائح بسبب رداءة تلك المفردات.. فمرّة الشاي الرديء، ومرّة الحليب الصيني، ومرّة الطحين وبرادة الحديد الداخل في تلك المواد الغذائية، وكلّ مفردة من مفردات تلك البطاقة التموينية التي تعتبرُ الشريان للعوائل العراقية، والتي ليس لها إلّا البطاقة، لتستمر في الحياة !! لكن مايجري هو جريمةٌ بحقّ هذا الشعب الذي تُستنزفُ ثرواته القومية من جيبه وتذهب الى تجار، يتاجرون بارواح العراقيين، لا يهمهم ما يجري لذلك المواطن المسكين من ألم، وتُعرّضه لأمراضٍ بسبب رداءة المستورد، والذي يُوزّع من ضمن البطاقة التموينية.

حقيقة إن الأمر يتعدى ماذكرناه، ليصلِ الى الكثير من الأمور التي تصلُ العراق عبر الموانئ والمنافذ الحدودية، ابتداءاً من مواد البناء التي لا تحملُ المواصفات العالمية، ولا حتى المواصفات العراقية في البناء، ناهيك عن الاستيراد العشوائي لتلك الاشياء، دون الأخذ بنظر الاعتبار، نوع البناء العراقي، واختلاف الاجواء بين الدول، ورداءة تلك المواد، حتى إنّها لا يمكنُ استخدامها في بناء حظيرة للحيوانات، خوفاً من أن يحدث مايُكره، اضف الى ذلك، الاجهزة الكهربائية التي اصبحت البيوت العراقية، وبسبب الحرمان الذي مـرّ على العراقيين ،وبعد ارتفاع القدرة المالية للمواطن.. فصار المواطن لزاماً عليه أن يشتري ما موجود في السوق، وهو بحاجة ماسة الى تلك الاجهزة المنزلية التي حُرِم منها لأعوام طويلة، ليجد نفسه مَشروع نصب ٍوأحتيال التجار العراقيين والأجانب، فالأعطال المتكررة لتلك الاجهزة، وعدم وجود قطع الغيار لها، أدّى بالتالي لرميها، وشراء أخرى غيرها، بعد أن اُفرغ جيبهُ بسبب انبهاره.. لوجود الماركات المزيفة عليها، ولا نبتعد بعيداً عن اجهزة الاتصال التي غزت السوق أخيراً، وباسعار مناسبة جدًّا، وهي من مناشئ صينية أو سنغافورية، ولا يتعدى عمر تلك الاجهزة الأيام ..على الرغم من حملها وحسب المظهر، لمواصفات لا توجد حتى بالاجهزة المُصنّعة من ارقى المناشئ، ولو عدنا لما يجري اليوم في الشارع العراقي من غزو غير مُنظم للسيارات،ومن مناشئ متعددة، وموديلات حديثة جدًّا، لكنِ الواقع إن تلك السيارات لا تحملُ المواصفات العراقية من ارتفاع لدرجات الحرارة أو تحملها للأجواء العراقية المُغبرة فتراها دائماً حبيسة كراجات التصليح، واصحابها يعانون من أمراضها الدائمة، وعدم وجود المواد الاحتياطية لتلك السيارات التي ملئت الشوارع، ولوّثت البيئة العراقية، و لو دققنا بالأرقام التي تُدفعُ الى التجار والشركات المستوردة من الدول المجاورة والأجنبية، مقابل تلك المواد، لوجدنا إن العقل عاجزٌ عن استيعاب مايجري من هدر لتلك العملة العراقية، والتي اصبح العراقيون يفرغون جيوبهم منها، لتذهب أموالهم الى الغير، بدون أن تلتفت الجهات الحكومية، لإيقاف هذا النزيف المستمر ، والذي مضى عليه اليوم اكثر من أثني عشر عامًا ليتجاوز الرقم المليارات السبع من الدولارات سنوياً.. تذهبُ الى جيوب الغير، وتأتي للعراقيين مواد سُمّية أو مواد نافذة الصلاحية أو مواد غيرِ ملائمة للواقع العراقي، احياناً نشك إن الذي يجري فِي العراق، هو أمرٌ عفوي أو فعلٌ بريء،بل نعتقد إن هنالك إستراتيجيات ممنهجة، تقومُ بها دوائرٌ معادية للعراق، لإبقائه رهين تلك الدول والشركات، والتفاتة بسيطة من الدولة العراقية، للحفاظ على ارواح الناس وممتلكاتهم، تقدّم الكثير للاقتصاد العراقي، ولا نطالب من الدولة أن تغلق الحدود، لكن نطالبها بدراسة الصالح من الطالح من تلك الاشياء الداخلة الى العراق .

السوق العراقية ممتلئة بالمستورد الأجنبي، سواء اكان ذلك صناعياً أم زراعياً، ربّما البعض منا لا يعطي شديد أهتمامه بالمُصنّع المستورد الموجود في السوقِ العراقية، لكن هذا البعض أبداً، لا يمكن أن يوازي بين المستورد الزراعي والمستورد الصناعي، فهو اذا لم يبرر سكوته بعدم الانزعاج أو الحزن مما يدخلُ الى العراق من ما يصنع خارج العراق، ويستورد بعملة صعبة، بالأمس القريب والقريب جدًّا، كانت العملة قد انهارت، ولم تعد لها قيمة في السوق العالمية، وأصبح الدينار وقتها لا يساوي شيئاً، ربّما نقول إن المُصنّع من الدول الأجنبية وبالرغم من رداءته هو أقلُ تأثيراً على المواطن.. بالحزن وهو يجدُ عملته تُسرق منه بهذه الكمية، وبدون أي رد سريع، للحفاظ عليها، لكن ذاك المواطن نفسه، يـزدادُ حزناً، ويرتفع لديه ضغط الدم، وهو يرى عملته تسرقُ منه هذه المرة، وإنّ كل ما موجود من خُضر وفواكه ولحوم وأسماك مستوردة، ويدفعُ ثمنها العراقيون من أموالهم التي تذهبُ الى جيوب وخزائن دول أخرى، كانت بالأمس تستوردُ كل ما تحتاجه من فواكه وخضر ولحوم من العراق، خاصة تلك الدول المجاورة والتي لا يمكنُ أن نقارن اراضيها بالأراضي العراقية وتنوع تربتها وأجوائها، مثل تربة وأجواء العراق ..كل شيء من تلك المنتجات الزراعية مستورد، ابتداءاً من الطماطم وانتهاءاً بالفواكه.. كل شيء أمّا سوري أو إيراني أو مصري أو كويتي أو سعودي أو تركي أو هندي أو صيني، وإمّا اللحوم.. سواءاً كانت حمراء أم بيضاء، فالحديثُ عنها مؤلم !! المهم تدخل هذه المنتجات الزراعية الى العراق، بدون رقابة ولا شهادات صحّية ومن مداخل حدودية متنوعة، وأحياناً ناقلة معها بعض الأمراض المنتشرة في مناطق الانتاج ،والتي تختلف فترات الإصابة بها في العراق، نظراً لاختلاف فترات الزراعة، مليارات خمس أو ست من الدولارات، تُدفع الى الدول المُصدّرة لإنتاجها الزراعي .. كان من الممكن أن تستغل تلك المليارات في تنظيم حملة تطويرية للقطاع الزراعي المنهار في العراق، والتي اصبح الفلاح نتيجتها، بعيداً عن أرضه، بسبب عدم حصوله على مردود فائدة من الزراعة ،لغلاء الوقود والمبيدات والأسمدة الكيماوية، ناهيك عن ارتفاع نسبة الملوحة في الأراضي الزراعية، بسبب شُحة المياه التي يمرُ بها العراق حالياً، والذي يجري اليوم في العراق،هو استيرادهُ للمحاصيل الزراعية الداخلة في البطاقة التموينية، وكذلك الحال بالنسبة للخضر والفواكه من دولٍ حديثة عهد على التطور الزراعي، وهي بالأمس القريب كانت تستورد من العراق ما تحتاجهُ، بسبب وفرة الناتج العراقي الذي يغطي الاستهلاك المحلي ويفيض.. تلك الدول بدأت اليوم، تتلمسُ الطريق الصحيح بأدخال الزراعة الحديثة، للحصول على انتاجٍ وفير دون أن تتوفر لديها غزارةٌ في المياه، وزراعة أنواع مُحسّنة من البذور المُهجنة، والمهم في تلك العمليه كلها، هو استخدام الزراعة المغطاة، مثل البيوت الزجاجية أو البيوت البلاستيكية أو الانفاق المغطاة، وبتقنية التنقيط أو الريِ بالرش، والتي كان العراق سباقاً في العمل على هذه الزراعة، والتي تعطي انتاجاً يعادلُ عشرة مرات، مايعطيه الدونم الواحد في حال الزراعة في بيتٍ زجاجي، لا تتجاوز مساحتهُ 450 مترمربع، فالكويت أو السعودية أو إيران أو حتى الصين ذات الملياري نسمة، ليس لها انهار مثل العراق، وليس لها تربةٌ كتربة العراق واجوائها متشابهة في كل جهاتها، لكن اليوم بدأت هذه الدول تُصدّر للعراق، وبأسعارِ مناسبة جدًّا، بسبب تدخل الحكومة المباشر في دعم الفلاح ، حتى لو اضطرت تلك الحكومات لشراء المحصول والمنتج، وإتلافه، والمهم هو استمرار الفلاح بالزراعة، وعدم تركه لأرضه !! وفي كل دول العالم وليس اليوم فقط، تستخدم وزارات الزراعة وفي العراق أيضاً، نظام التقويم الزراعي، وهو عاملٌ في كل العالم وليومنا هذا، والنظام هذا لا يسمح بدخول أي منتج زراعي في أوقات المواسم، للحفاظ على المنتج المحلي، وحماية الفلاح في تلك الدول، وحتى ، فلا يسمح بدخول أي نوع من تلك المحاصيل، حتى لا تنافس المحلي، وبهذه الطريقة يكون الفلاح العراقي مطمئناً ببيع وارده الزراعي، حتى لو كان ذلك بفارق أعلى بالسعر، لأن الفرق هو عملة باقية عراقية داخل العراق، إنّ الحل الأمثل للحفاظ على العملة العراقية وبقائها داخل العراق، وعدم تهجيرها، بسبب استيراد المنتجات الزراعية من الدول الأجنبية، هو التحول الى الزراعة المغطاة، واستخدام التقنيات الزراعية الحديثة، وتدخل الحكومة العراقية بشراء المنتج الوطني من الفلاح، ودعمه دعماً لا محدود، وبالتالي جعلهُ يتوجه الى الزراعة التي هي تختلف كثيراً عن الزراعة العشوائية السابقة، وكذلك بإنتاج أوفر وأنواع أفضل، كذلكِ الزراعة المغطاة، تعطيك محاصيلاً وخضراوات في غير موسمها الحالي، بسبب صناعة ظروف ملائمة داخل البيت الزجاجي، يناسب نوع المزروع فيه، وكذلك توفّر هذه الزراعة نسبة تزيد عن 50% من الماء، لقلّة حاجة النبات للماء، وعدم وجود أي ضائعات للمياه ناهيك عن الأنواع الجيدة للإنتاج، والحصول على أنواع تفوق النوعيات التي نحصل عليها في الزراعة الاعتيادية، ومقاومتها للأمراض أيضاً جيّدة، ليست هنالك أيَّة مفاجأة للمتخصصين لو بيّنا إن تلك الطريقة من الزراعة، ممكنٌ الحصول منها على كلّ الأنواع من الفواكه والخضر ،مثل الرقي والبطيخ والفراولة والفلفل والفاصوليا والخيار والطماطم والباذنجان والباميا، وكلّ ما يحتاجه المطبخ العراقي من محاصيل وخُضر، الواضح اليوم إن عدم وجود سياسة اقتصادية مبرمجة وخطط مدروسة للنهوض بالواقع الزراعي الذي لايقلُ أهمية عن باقي القطاعات، بل يُعتبرُ هو القطاع الأهم للنهوض أيضاً بالواقع الاقتصادي الذي يعتمدُ على النفط وإهمال هذا القطاع، جعل التدخل السافر من قبل الدول المجاورة والبعيدة ، تُغرق السوق العراقية بسلع ومنتجات رخيصة وغير جيّدة، وجعل المنتج المحلي يتنحى، ولا يستطيع المنافسة لِما يدخلُ للسوق العراقية، وهذا بدوره يؤدي الى فقدان المليارات من الدولارات التي تأتي عن طريق النفط، وكذلك القضاء على قطاع مهم يضاهي القطاع النفطي بل يتجاوزهُ أهمية، لابد من وقفة تأمل للعودة بالقطاع الزراعي والحيواني الى سابق عهده وإيقاف النزيف الدائم للاقتصاد العراقي والعودة به الى خانة المُصدّر وليس المستورد .

أردوغان والطائرة الروسية
- خطورة أن يكون رأس البلاد عميلاً

صائب خليل
26 تشرين الثاني 2015

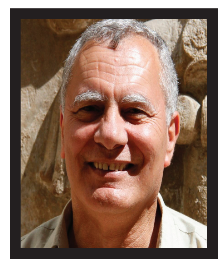

العملاء في تعريفي، ليسوا بالضرورة من يستلم الأموال مقابل خدماته، وإنّما من يستلم أي شيء، كأن يكون السلطة أو المال، مقابل تلك الخدمة المضادة لمصالح بلاده، وهنا قد يختلط علينا العميل والسياسي الذي يداري القوي، دون ارتباط أو التزام بأجندته، وهنالك منطقة رمادية بلا شك، لكن عندما تكون التضحية بمصالح البلاد واضحة، يمكننا أن نُطلق أسم ”العميل“ دون قلق.

أردوغان بالنسبة لي من الشخصيات التي لا يمكنُ أن تكون إلّا عميلة لأميركا وإسرائيل، بعد موقفه من سوريا، فالحجج بحماية الشعب السوري والديموقراطية، لا يمكن أن تصل إلى حدّ إشعال الرئيس، الحرب مع بلدٍ آخر من أجلها، مهما كان هذا الرئيس مهووساً بالديموقراطية وبحُبّ شعب جيرانه، دع عنك أن ينتظر من داعش أو لواحقها، تأسيس الديموقراطية في البلد الذي يسهمُ بتدميره، وقد خسرت تركيا بسبب موقفه من سوريا، خسارة اقتصادية ليست قليلة ،حيثُ كانت السوق السورية مفتوحة للبضاعة التركية، إضافة إلى الكلفة العسكرية والأمنية والمستقبلية، صعبٌ للغاية دفع رئيس دولة ما أو حكومة ما أن يكون عميلاً، لأنهُ من الصعب أن تقدّم لمثل هذا الشخص، مهما كانت أخلاقهُ، ثمناً لتلك العمالة، يستحقُ المخاطرة، فهو يملكُ ما يكفي وزيادة، لكن من الممكن جدًّا، أن تُجنّد مرشحين للرئاسة بعد اختراق احزابهم، وتدعمهم للوصول إليها، وأتصور أن أردوغان قد مرّ بهذا الطريق، وكذلك هولاند (الذي تمّت إزاحة المرشح الأول بفضيحة مفتعلة ليُفسح المجال لـه) وبلير، فهم جميعاً لا يتصرفون حسب مصلحة بلادهم بأي تعريفٍ كان لتلك المصلحة، لكنهم يراعون المصالحِ الأمريكية بشكلٍ لا يدعُ مجالاً للشك في استحقاقهم لتلك الكلمة، وفي الماضي كان المطلوب من العميل أن يضحي بمصالح البلد الاقتصادية ومستقبل شعبه، كما هو الحال مع حُكّام الخليج العربي (إغراق السوق بالنفط وتحمل الخسارة) أو نوري السعيد أو بينوشيت وغيرهم، لصالح الشركات الأجنبية والأثرياء، لكن المطلوب من عميل اليوم، أكبر بكثير.. ليشمل حدّ تعريض بلدانهم للخطر! فلا يمكن لأحد ان يقتنعي بأن حركة أردوغان بضرب الطائرة الروسية من عندياته، وأنها ليست

KONFERANSI
2015
Building Bridges
for
Healthier Ummah

أوامر مباشرة، فعدا خسارة العديد من المشاريع الاقتصادية الكبيرة من انابيب نفط وغاز ومفاعلات وتبادل تجاري يصل الى 40 مليار دولار، وعدا احتمالات أن تدعم روسيا بقوّة، أيّة حركة كردية مضادة لتركيا، والعلاقة مع أرمينيا وغيرها، فهناك خطرٌ لا يستهانُ به من ردّ الروس بضربة مباشرة، وإن تطورت الأمور وخرجت عن السيطرة، فقد تنتهي بقنبلة ذرية على انقرة! لذلك فلا يمكن لرئيس دولة مثل تركيا أن يفعل من ذاته ما فعل أردوغان مهما كان احمقاً! قبل بضعة سنوات هاجمت القوات الجورجية، القوات الروسية على الحدود، فأعاد بوتين الضربة بضربةٍ حاسمة، افقدت جورجيا مقاطعتين من مقاطعاتها ”المسلوخة“ من روسيا، هما أبخازيا وأوسيتا الجنوبية! وطبيعيٌ إنّه لم يكن لجورجيا في اعتدائها أي فائدة ترتجى أو أي هدف، فلا مفر من أنهُ جاء بتخطيط من الخارج، غصباً عن جورجيا ومصالحها، فخسرت ما خسرت! في وقتها كان وزير الدفاع الجورجي يحملُ الجنسية الإسرائيلية!! والحقيقة أننا لا نحتاج أن ننظر بعيداً، لنجد الأمثلة على هذا الموضوع، فوجود العبادي على رأس السلطة، هو السبب المباشر في بقاء داعش على الأرض العراقية اليوم، لقد حماها وأمّن لها الانسحاب من تكريت، وهاهو اليوم يحميها من الضربات الروسية، رغم الضغط الشعبي والسياسي الشديد، فلم يعد هنالك عراقيون حسب تقديري، لا يؤمنون إن داعش أمريكية إسرائيلية، وإن الوجود الأمريكي في العراق، لغرض حمايتها وليس العكس، وحتى العباديٍ وفالح الفياض مقتنعين بذلك تماماً، لكنهُ يعرّض مستقبل العراق كله للخطر الإرهابي الإسرائيلي، وهو يعلم مدى ما يعني ذلك من دمار تام لكل شيء، وإن لم تكفِ حمايةُ داعش، فأن العبادي قد جاء بمشروع الحرس الوطني، وهو مشروع إسرائيلي بحت وواضح الهدف تماماً ! أميركا تطالب عملائها بأن يعرّضوا بلدانهم للخطر في سبيل اجندتها، وأن يجعلوا من بلدانهم مصدات ضربات وهراوات اعتداء، تُحطم خصومها، حتى لو تحطمت تلك البلدان معها! ولقد برهن الحشد إن داعش لم تكن جبارة، وبالتالي فأن مشكلة العراق والخطر الأكبر عليه، ليس أبو بكر البغدادي، بل حيدر العبادي نفسه! إن الأذى والخطر الذي يعرِّض العبادي العراق له بوجوده على قمة السلطة (أو من سيقوم بدور العبادي مستقبلاً)، لا حدود له، ويتعدى كثيراً التحطيم الاقتصادي المعتاد، والجاري أيضاً على قدم وساق في حكومة العبادي، حكومتا العبادي وأردوغان، مثالان ناصعان على خطورة إبقاء عملاء اميركا وإسرائيل على رأس السلطة في أي بلد، مثلما كانت حكومة جورجيا التي خسرت أراضيها، فيجب على الشعب أن يعي الخطر الشديد لعملاء القمة، ويعلم أنهم لن يستطيعوا أن يرفضوا لسيدهم أبشع المهمات وهم في بحثٍ مستمر عن طرق لتنفيذها، وإن هم هدأوا برهةً، فهم لا يفعلون ذلك إلا كما يتكيس الفيروس في انتظار الجو المناسب لأوامر الضرب !! نحنُ في سباق مع الزمن ويجب أن يزاح كلّ من يتعلق بأميركا وإسرائيل أو له علاقة مشبوهة بأذنابهما قبل فوات الأوان!

السائرون نحو المجد

شاكر عبد موسى الساعدي

زحفٌ مليوني كبير كل عام نحو كربلاء المقدّسة من كافة أنحاء العراق والعالم العربي والإسلامي , يُقدّر بعشرة مليون زائر , يبدأ في الخامس من شهر صفر، وينتهي في العشرين منه.. ذكرى أربعينية سيد الشهداء الإمام الحسين .. رغم البرد القارص والإمطار في فصل الشتاء والشمس الحارقة والحر الشديد في فصل الصيف، بدعم حكومي واضح من خلال صرفَ الوقود كالنفط الأبيض وغاز الطبخ ، وتأمين سيارات النقل للزائرين، إضافة للحماية الأمنية بتحشيد أكثر من (30) ألف عسكري ومتطوع , مع تقديم الخدمات الطبية المتمثلة بالمستشفيات الميدانية والمفارز الطبية , أضف إلى ذلك، تبرعات الأهالي الطوعية بمئات الملايين من الدنانير والمواد العينية , حيثُ تُقدّر المبالغ المصروفة على تلك الزيارة، بأكثر من مليار دولار سنوياً !!

حتى أعمال التنظيف يتطوعُ لها عراقيون وأجانب كعمال نظافة مع قيام بلديات المحافظات بتوفر الآليات المطلوبة .. إن الجميع هنا، الغني منهم والفقير المتعلِم والأمّي تراهم في - طريقٍ ”المشّاية“ – كما يُسمّوا شعبياً , يحملون أدوات التنظيف بكلٍ تواضع، خدمةً للزوار وإيماناً منهم برسالة الإمام الحسين الخالدة في التضحية والفداء , هذه التظاهرة العالمية السلمية ضدّ التطرف وضدّ العنف، تشاهدُ فيها العطاء الخيالي، وتستلهمُ دروساً في الضيافة والكرم من الأهالي البسطاء الذين لا يتوانون ولو للحظة واحدة في تقديم كل ما يمكنهم للزوار دون النظر إلى قيمته وحجمه , و هنالك من يقف وسط الطريق، ليقدّم لك قناني الماء والمناديل أو يرش عليك العطور وماء الورد , إضافة إلى من يقف ويساعدكَ بكلماته على المشي والتذكير بالثواب, حتى خدمات الانترنت، متوفرة في سرادق الأكل والمنام لغرض الإتصال بالأهل والأصدقاء , الأمرُ ذاته حينما تدخل النساء إحدى مخيمات الاستراحة، تستقبلهن سيدات وفتيات من اللواتي وهبن أوقاتهن لخدمة الزائرات أسوة بالرجال، تساءلتُ مرةً : لماذا هذه الضيافة المفرطة والصرف

AFP

الهائل ؟ ونحن نعيشُ أزمة مالية خانقة يمرُ بها العراق حالياً بسبب اقتصاده الريعي الذي يعتمدُ على تصدير النفط الخامِ الذي تهاوت أسعارهُ مؤخراً إلى النصف، دون أن تكون لنا مواردٌ أخرى فعّالة، ترفدُ موازنة الدولة بالأموال ومنها السياحة الدينية الغير مُفعّلة، كما يجب من قبل الحكومة المركزية السابقة والحكومة الحالية ،وفق المعايير الدولية.

أسئلة كثيرة دارت بمخيلتي وتمنيت لو يجيبني عليها أحد من المختصين بالشؤون الاقتصادية والدينية، فتذكرتُ فترة الحصار التي عاشها العراق أيام التسعينيات من القرن الماضي، بعد احتلال دولة الكويت من قبل النظام السابق, كيف كان العراقيون يطبخون الطعام ويوزعوه على البيوت والمارة من الناس، رغم عسر الحال وانخفاض قيمة الدينار آنذاك , و منع الناس من زيارة الإمام الحسين سيراً على الإقدام .. وأتسائل دائماً : أليس الفقراء أولى بهذه الخدمات ونحن أغنى بلد في العالم، لولا السياسات الطائشة للحاكمين ؟ أليست (وفي أموالكم حقٌ للسائل والمحروم) هي الفريضة التي أوجبها الله على المسلمين , ومن الأجدى بنا إن نتفانى في خدمة المحتاجين والفقراء !؟ ويأتي الجواب بأن المحتاجين والفقراء يأكلون ويشربون طيلة أربعين يوماً من هذه السفرة الممدودة من جنوب العراق ووسطه وشماله إلى كربلاء المقدّسة، يتبارى فيها النشامى أبناء العراق الاصلاء.. سليلي الضيافة العربية الأصيلة والأخلاق الحميدة، لتقديم المأكولات والمشروبات لهؤلاء الرجال والنسوة والأطفال - السائرون نحو المجد - بطريقتهم التقليدية المتوارثة من الأجداد ثمّ الإباء والأبناء .. أتمنى فعلا، أن تكون هنالك مشاركة مجتمعية من الأهالي والحكومة فقط، وليست مشاركة سياسية يستغلها بعض رجالات الحكومة والبرلمان وأحزابه المتأسلمة في خدمة الزوار, وأن تكون هكذا مناسبة بعيدة عن السياسيين الفاسدين الذين يستغلون المناسبات الدينية، لإبراز وجوههم الكالحة، وأيديهم وجيوبهم الملطخة بالفساد وسرقة المال العام، لكي يبرزوا كرمهم المفعم بالسحت الحرام، لإغراض انتخابية ليس غير , أتمنى مرّة أخرى أن تكون خير فرصة لنغيّر صورتنا التي بدأت تتلوث بسواد العنف والتعصب الطائفي المقيت الموروث من عفن التاريخ , وفرصة لتطهير النفس الأمّارة بالسوء ومحاربة الفساد الإداري والمالي بشكلٍ جدّي الذي تُذكّرنا بمساوئهِ المرجعية الدينية الرشيدة في النجف الأشرف كل خطبة جمعة.

بعد رحلتي المتواضعة على - طريق ”المشّاية“ - بين ميسان وكربلاء , لا أتردد في القول مرّة أخرى للفاسدين , بأن لا مكان لكم اليوم امام ما رأيناه من عطاء وكرم وأخلاق لخدمة زوار الإمام الحسين ، وهم الفقراء إلى الله، وليس لمن انتخبوهم وخانوا الأمانة التي حملها البعض فكان ظلوماً جهولا , وبدلاً من أن يسير رجالات السلطة هؤلاء نحو المجد الذي سار عليه الإمام الشهيد وصحبه الأبرار، سار البعض منهم نحو الفساد والرذيلة , كما قال المفكّر الإيراني الكبير علي شريعتي (-1977 1933) : ((أن مشكلتنا نحن المنتسبين للإسلام منذُ قرون , لا تكمن في عدم تطبيقنا للإسلام , بل في أننا لم نفهمهُ بعد)) .